

محضر نهائي للجلسة السادسة والعشرين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٢١ نيسان / أبريل ١٩٨١ الساعة ١٠ / ٣ صباحاً
الرئيس: السيد غ . بفايفر (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف . ل . اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب . ب . بروكوفيف	
السيد ب . ب . برفيلياف	
السيد ف . ف . لوشنين	
السيد كوزيند و	
السيد ي . ف . كوستينكو	
السيد س . ن . ديوخين	
السيد أ . غ . دوليان	
السيد ت . تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف . يوهانس	
الآنسة ن . فريري بيناباد	<u>الارجنتين</u>
السيد ر . أ . ووكر	<u>استراليا</u>
السيد ر . ستيل	
السيد ت . فندلي	
السيد غ . بفايفر	<u>ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن . كلينغلر	
السيد ه . مولر	
السيد و . روهر	
السيد أ . ساني	<u>اندونيسيا</u>
السيد ف . قاسم	
السيد كاريونو	
السيد هاريوماتارام	
السيد ج . هادي	
السيد خ . زاهرنيا	<u>ايران</u>
السيد م . دابيري	
السيد أ . شيارابيكو	<u>ايطاليا</u>
السيد أ . دي جيوفاني	
السيد م . أحمد	<u>باكستان</u>
السيد ت . أطف	
السيد ك . أ . دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س . دي كيروز د وارتة	

السيد ج • م • نوارفالس	<u>بلجيكا</u>
السيد اي • سوتيروف	<u>بلغاريا</u>
السيد ر • ديانوف	
السيد ك • براموف	
السيد أوساو هلانغ	<u>بورما</u>
السيد أونغوى ون	
السيد أوثان هتون	
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ج • سيالوفيتش	
السيد ت • سترويفاس	
السيد أ • ثورنبرى	<u>بيرو</u>
السيد ب • لوكنس	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ • سيما	
السيد ل • ستافينوفا	
السيد ج • فرانيك	
السيد أ • صالح باى	<u>الجزائر</u>
السيد م • معاطي	
السيد ه • ثيليك	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد م • كاولفوس	
السيد ب • بونتيج	
السيد ت • ميليسكانو	<u>رومانيا</u>
	<u>زائير</u>
السيد ه • م • ف • س • باليهكارا	<u>سرى لانكا</u>
السيد س • ليد غارد	<u>السويد</u>
السيد ل • نوربيرغ	
السيد غ • ايكولم	
السيد ج • لوند ين	
السيد يوهي وان	<u>الصين</u>
السيد لياخ يوفان	
السيد يومنغيا	
السيد سا بنوانغ	

السيد ف . دى لاغورس	<u>فرنسا</u>
السيد ج . دى بوس	
السيد م . كوتور	
السيد أو . أ . أغويلار	<u>فنزويلا</u>
السيد د . س . ماكفال	<u>كندا</u>
السيد غ . سكينر	
السيد ل . سولا فيلا	<u>كوبا</u>
السيد ف . بورود وسكي ياكيفيتش	
السيد ك . بازوس	
السيد س . شيتيمي	<u>كينيا</u>
السيد غ . مونيو	
السيد أ . أ . حسن	<u>مصر</u>
السيد م . ن . فهمي	
السيد م . شرايبي	<u>المغرب</u>
السيد أ . غارثيا روليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز . غونزالس اى رينيرو	
السيد ج . هيلير	
السيد ل . م . سامرهيس	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ن . ه . مارشل	
السيد ج . أ . لينك	
السيد د . أرد مبلخ	<u>منغوليا</u>
السيد ل . بايارت	
السيد ي . أو . اكينسانيا	<u>نيجيريا</u>
السيد ت . أغويي ايرونزي	
السيد أ . ب . فانكاتسواران	<u>الهند</u>
السيد س . ساران	
السيد اى . كوميفش	<u>هنغاريا</u>
السيد س . غيورفي	
السيد أ . لاكاتوس	
السيد ر . ه . فاين	<u>هولندا</u>
السيد ه . فاغنماكرز	

السيد س • س • فلاورى
السيد ف • ب • ديسيمون
السيد ك • كريتبغر
السيد ج • أ • ميسكل
السيد ش • بيرسي
السيد س • فيتزجيرالد
السيد م • تاكاهاشي
السيد ر • ايشي
السيد ك • شيمادا
السيد م • فرونتش
السيد ب • برانكوفيتش
السيد ر • جايبال
السيد ف • بيرازاتيغوى

الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان

يوغوسلافيا

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي
للأمين العام

نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس : ينبغي للجنة ، طبقا لبرنامج عملها ، أن تبدأ اليوم نظرها في التقارير المؤتمتة للفرق العاملة المخصصة ان كانت هناك تقارير • وبودي أن أشير أيضا أنه عملا بالمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يحق لأي دولة عضو في اللجنة أن تثير أي موضوع يتصل بأعمال اللجنة أثناء الجلسة العامة وأن تتاح لها الفرصة لبدء وجهات نظرها بشأن أي موضوع قد تراه جديرا بالاهتمام •

السيد صالح باي (الجزائر) (ترجمة عن الفرنسية) : سيادة الرئيس ، لقد كرسنا الاجتماعات غير الرسمية للجنة نزع السلاح التي عقدت خلال شهرى آذار / مارس ونيسان / أبريل من هذه الدورة ، للنظر الشامل في البندين ١ و ٢ من جدول أعمال اللجنة ، المتعلقين على التوالي ، بحظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح ونزع السلاح النووي •

وأود أن أذكر بأن هذه الاجتماعات عقدت بناء على طلب مجموعة ال ٢١ وبمبادرة منها • وقد يسرت تركيز الانتباه على بعض اهتمامات أعضاء اللجنة خاصة منهم الأعضاء في مجموعة ال ٢١ • ونظرا للأهمية التي تتسم بها هذه المناقشات ولما لها من صلة واضحة بأعمال اللجنة في المستقبل ، فقد طلبت مني مجموعة ال ٢١ أن أطلب من الأمانة ، عن طريقكم اعداد وثيقة تتضمن ملخصا للمناقشات غير الرسمية التي أجريت بشأن البندين ١ و ٢ أثناء الاجتماعات المكرسة لهذين البندين •

وللوثيقة أن تقتصر على بيان الاتجاهات العامة التي تبنت خلال تبادل وجهات النظر الذي جرى في مختلف الجلسات • وترى مجموعة ال ٢١ أنه لا داعي لذكر أسماء الوفود الذين اشتركوا في مناقشة الوثيقة الموجزة التي نطلبها •

وأود أن أضيف أن باستطاعة الأمانة أن تكرر الفترة الفاصلة بين دورتي اللجنة لاعداد هذه الوثيقة •

الرئيس : أشكر سفير الجزائر ، السفير صالح باي على البيان الذي ألقاه بالنيابة عن مجموعة ال ٢١ • فيما يتصل بالطلب المقدم الى الأمانة سأستوضح السفير جايبال ماذا كان هذا ممكنا •

السيد فانكاتسواران (الهند) : سيادة الرئيس ، مع اقتراب الدورة الربيعية لعام ١٩٨١ للجنة من النهاية ، فإن وفدي كسائر الوفود المجتمعين حول هذه المائدة يحس بشيء من الارتياح عندما يرى الحجم الضخم من الأعمال الموضوعية المنجزة • واذ لا يرغب عن البال أن سنة واحدة فقط تفصلنا عن تاريخ عقد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، يلزم علينا في هذه المرحلة ، أن نقيم الحالة وننظم أعمالنا المقبلة بطريقة تكفل التوصل الى تدابير نزع سلاح موثوق بها وملموسة ، في موعد مناسب لتلك الدورة •

لقد أجرى الفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الكيميائية تحليلا شاملا ومفصلا لقضايا رئيسية عديدة هي مناط التفاوض بشأن حظر الأسلحة الكيميائية • وقد أجريت مناقشات مفيدة وواعية بمشاركة نشطة من الخبراء • وقد تم التعرف على القضايا وتحديدها بعناية فائقة وقد اختلفت الآراء بشأن بعض القضايا الحيوية ، الا أن هناك اتفاقا عاما حول وجوب أن يكون هذا الحظر شاملا في نطاقه ، وضرورة التخلص من المخزونات الحالية ، وتفكيك مرافق الانتاج

والتخزين ، وأن يكون التحقق جامعا بين تدابير وطنية وتدابير دولية • ونحن نرى أن الوقت قد حان الآن للتعرف على مجالات الاتفاق وصياغتها في اتفاقية • وفي الوقت نفسه ، يلزم استكشاف مجالات الاختلاف بعز يد من التعمق لتبين ما إذا كانت هناك حلول وسط ممكنة وطبيعة هذه الحلول من زاوية صياغتها هي الأخرى في اتفاقية •

فيما يتعلق بمسألة التحقق التي ثار حولها جدل طويل ، فنحن إذا أردنا أن نولي أهمية كبرى لمسألة إنشاء نظام تحقق حصين ، فسوف لا يتسنى لنا الاتفاق أبدا بشأن أي إجراء لنزع السلاح • ثم انه من الأهمية بمكان أيضا تجنب التعدي على سيادة الدول ، الذي هو شرط أساسي يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة • وهذه المسألة المحيرة تؤكد الأهمية الرئيسية التي تتسم بها القرارات السياسية الواجب اتخاذها بشأن المسائل التقنية والعلمية •

ومسألة التحقق تكتسب حتما أهمية متعاظمة عندما يكون هناك ارتياب متبادل بين الشعوب • وينبغي أن يتمثل هدفا في المحافظة على منظور صحيح وتأمين تدابير تحقق ملائمة الى حد معقول وعملية وواقعية تتضمن خليطاً متوازنا من إجراءات الرقابة الوطنية والدولية • وينبغي للفريق العامل المخصص أن يواصل عملية استكشاف مثل هذه الاجراءات •

وتيسيرا للتقدم في المجالات التي بينتها ، فمن اللازم القيام ، في ضوء الأعمال الواجب انجازها ، باستكمال ولاية الفريق العامل ، بحيث تسمح أيضا بالبدء في صياغة بعض أحكام المعاهدة التي تم الاتفاق عليها • وأي تأخير آخر قد يكون مدعاة للتشجيع على سباق جديد وخطير للأسلحة الكيميائية فيما بين القوى العظمى قد يصعب وقفه وعكس اتجاهه •

لقد قطع الفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الاشعاعية شوطا جيدا في أعماله أثناء دورة عام ١٩٨١ • وقد أتاحت لي الفرصة ، في بياني العام الذي ألقته في ٩ نيسان /ابريل ١٩٨١ ، للتعليق على البعض من أهم القضايا التي ينطوي عليها التفاوض بشأن مشروع اتفاقية لحظر الأسلحة الاشعاعية • ونحن متفائلون بأن الاختلافات التي ظلت معلقة بشأن نطاق الاتفاقية المقبلة وأنسب تعريف ينبغي اعتمادها للأسلحة الاشعاعية ستسوى بشكل مرض في الأشهر القادمة ومسألة شرعية احتيازا واستخدام الأسلحة النووية قضية رئيسية ، ولا يمكن تركها جانبا بوصفها قضية عارضة • اذ أليس من الواضح أن السلاح النووي ذاته يصبح ، في حرب نووية ، بمثابة السلاح الاشعاعي بالنسبة لبلد ان عدم الاحتيازا والبلد ان المحايدة التي يلحق شعوبها الموت والاصابات من جراء التلوث الاشعاعي والسقطات الاشعاعية ، ولذا لك فان أقل ما ينتظره المرء هو ألا تقدر اتفاقية لحظر الأسلحة الاشعاعية استخدام الأسلحة النووية بصورة مباشرة أو غير مباشرة •

لقد قام الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج شامل لنزع السلاح باستعراض منهجي لقائمة الاجراءات التي سيتضمنها البرنامج • وجرت كذلك مناقشة أولية للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها البرنامج • غير أن التدابير الواجب تضمينها تتطلب المزيد من التوضيح ، وتستلزم الصيغ الفعلية الواجب استخدامها التفاوض الحريص بشأنها • وهذه ممارسة صعبة ، نظرا لوجود ميل مستديم الى استتساخ صيغ التوافق في الآراء الحالية التي تتضمنها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ونحن لا نعتقد أن مجرد ادراج قائمة بالتدابير التي تتضمنها الوثيقة الختامية كفيل بالتوصل الى وضع برنامج شامل وهادف حقا لنزع السلاح • ويلزم ، قدر الامكان ، صياغة تدابير لنزع السلاح بحيث تتحدد بوضوح العملية الفعلية لتنفيذها • وأخيرا ينبغي حل المسائل مثار الجدول المتعلقة بمراحل التنفيذ والاطر الزمنية • وأود أن أضيف

كذلك أنه يجب على البرنامج أولاً وقبل كل شيء أن يعنى بتدابير ضمان بقاء الجنس البشري والحيلولة دون نشوب حرب نووية • وبدون مثل هذه الخطوات الفورية والعاجلة التي تهم أمن ورفاهية كافة الدول فإن البرنامج الشامل من شأنه أن يبقى الى حد كبير ممارسة أكاديمية •

انه لمن سوء الطالع أن يتعذر على الفريق العامل المخصص المعنى بترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد ها ، تحقيق نتائج ملموسة أثناء الدورة الربيعية • وليس هذا باعثاً على الدهشة الكاملة اذا نحن سعينا الى تحليل الأسباب العميقة الكامنة وراء ما من شأنه أن يبدو لأول وهلة اخفاقاً في التوصل الى اتفاق بشأن الاجراء • والسيناريو الأصلي الذي قدم بموجبه طلب الضمانات ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها قد نسي فيما يبدو • وقد سعت بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، في الماضي ، على أساس افتراض أن المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ستبدأ وستحقق تقدماً مضطرباً ، ورهنا بنزع السلاح النووي ، الى الحصول على مثل هذه الضمانات ، بوصفها جانباً من المطلب العام لحظر استخدام الأسلحة النووية • فتبين أن افتراضها الأصلي لا مبرر له ، علاوة على أن ما من دولة نووية مستعدة في الوقت الحاضر لتقدير التزام لا مشروط بعدم استخدام الأسلحة النووية مطلقاً في أي ظرف من الظروف • ولذلك سيكون علينا النظر في هذه المسألة من زاوية أكثر واقعية •

ما هي هذه الظروف الحالية ؟ انما نجد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لها تعريفاتها المختلفة الخاصة بها لـ " دولة غير حائزة للأسلحة النووية " لغرض توفير الضمان لها من هجوم تستخدم فيه الأسلحة النووية • ولكي تحصل على ضماناتها الأمنية يجب أن تكون الدول اما موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو تقع في منطقة خالية من الأسلحة النووية على ألا تكون محازة عسكرياً الى دولة حائزة للأسلحة النووية أو " ارتبطت " بها في شن هجوم على دولة حائزة للأسلحة النووية • وأود أن أسأل : ألسنا الآن بصدد النظر في ضمانات أمنية سلبية للدول الحائزة للأسلحة النووية بدلا من الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة ؟ ياله من تحول عجيب لقد اقترحت مجموعة متنوعة من الشروط كما لو كانت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تشكل نوعاً من الخطر النووي المحتمل على الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي ، بطبيعة الحال ، رفض جميع هذه الشروط التافهة •

وحتى فيما لو كانت الضمانات اللامشروطة بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ميسورة ، فمأهو الأمن الذي يتوفر لهذه الدول في حالة اندلاع حرب نووية شاملة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ؟ لا ضمان على الاطلاق • فاستخدام الأسلحة النووية بحكم طبيعتها سيؤثر على جميع البلدان ولو كانت بمنأى عن المشاركة في نزاع مسلح بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وحليفاتها •

وشهدت الدورة الربيعية أيضاً اشتداد القلق الذي يساور الوفود الأعضاء في هذه اللجنة ازاء تسارع سباق التسلح النووي والقصور عن التفاوض بشأن وقف عام وشامل لجميع تجارب الأسلحة النووية • وهذا القلق ذاته هو الذي حدا بمجموعة الـ ٢١ الى التوصية بانشاء فريقين عالميين مخصصين اضافيين بشأن البندين ١ و ٢ من جدول أعمال اللجنة • ولم يتسن ، لسوء الحظ ، التوصل الى توافق في الآراء بشأن هذه التوصيات • ونظراً لانعدام هذا التوافق ، بادرت مجموعة الـ ٢١ باقتراح عقد اجتماعات غير رسمية للجنة لاجراء بحث موضوعي لقضايا ملموسة تتصل بالبندين

١ و ٢ من جدول أعمالها ، بغية تيسير التوصل الى قرار ايجابي بشأن مسألة انشاء أفرقة عاملية خاصة تضطلع بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن هذين البندين • وقد قدم سعادة سفير الجزائر ، في بيانه الذي ألقاه في ١٦ نيسان / ابريل ١٩٨١ تقييم مجموعة ال ٢١ للاجتماعات غير الرسمية التي كرستها اللجنة لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • ونحن نعتقد بكل اخلاص أن الوقت قد حان لتقوم هذه اللجنة ، دون ابطاء ، بمفاوضات متعددة الأطراف بشأن بعض التدابير المحددة المتعلقة بنزع السلاح على نحو ما هو محدد فعلا في اطار تقييم مجموعة ال ٢١ •

وسأل أحد الوفود عن الدور الواجب أن تضطلع به اللجنة في المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي • من الواضح أن هذا الدور ليس مسخرا للتفاوض بشأن الجولة الثالثة من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت) • بل على اللجنة أن تتعد عن مفهوم سولت للحد من الأسلحة ورقابتها • وقد يكون لهذا المفهوم جدوى بالنسبة للدولتين الحائزتين للأسلحة النووية العظميين • وأعمالنا في هذا المقام حددتها بوضوح مجموعة ال ٢١ ليس فحسب في التقييم الذي قدم في الجلسة العامة الأخيرة بل وفي الوثيقة CD/116 التي سبق تقديمها في السنة الماضية •

وقد علمنا أن دولة حائزة للأسلحة النووية كانت قادرة في وقت من الأوقات " بحكم تفوقها النووي على تحقيق الاستقرار والسلم في العالم " • هل هذه المقولة صحيحة في الظروف الحالية أيضا ؟ اذا كان الأمر كذلك فان آفاق وقف سباق التسلح النووي مظلمة حقا بالنسبة لهذه أو لتلك من القوى الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية التي قد تسعى الى التفوق النووي بغية " تحقيق الاستقرار والأمن في العالم من جديد " • وبالمثل فان الاعتماد على ما يسمى بالتعادل الاستراتيجي والردع النووي أثبت أيضا أنه لا يجدي البتة سواء في احتواء سباق التسلح النووي أو لتيسير اتخاذ تدابير نزع سلاح نووي • وكما قلنا مرارا وتكرارا دون أن يصدر عن هذه اللجنة اعتراض على ذلك ، فان المسائل المتعلقة بنزع السلاح لا تهم فقط حفنة من الدول الحائزة للأسلحة النووية وحليفاتها • ان هذه المسائل تتعلق بالاهتمامات الأمنية الحيوية لكافة الدول • ومن الخطر البالغ بمكان ترك مثل هذه المسائل الحيوية في أيدي دول حائزة للأسلحة النووية مسلحة أكثر مما ينبغي تخوض صراعا ايدولوجيا وسياسيا حاميا • وهذا ، على ما نعتقد ، هو المنطق الذي ينبغي عليه سعيينا للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح النووي • وحتى لا يبدو هذا مجرد تعبير عن القلق الذي يساور الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، يجب علي أن أضيف أن من مصلحة الدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها اشراك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مجهود مشترك ومسؤولية مشتركة لتعيش في كنف السلم المقترن بالشرف ، دون أن تصبح أسيرة لحالة العلاقات القائمة بينها •

ويبدو وقدى كذلك أن يبدى ، ببعض التفصيل ، وجهات نظره فيما يتعلق بالمقترح الرامي الى التفاوض بشأن اتفاقية لحظر استخدام الأسلحة النووية • لا أحد في هذه اللجنة ينكر أو يعقل توقع اقتصار الحرب النووية ، في حالة نشوبها ، على الأطراف المتحاربة وحدها • وقد سمعنا الادعاء القائل بأن الأسلحة النووية مسخرة للدفاع عن النفس • كيف يمكن اعتبارها أدوات دفاع عن النفس بينما تتجم عن استخدامها عواقب تتخطى الى حد كبير ساحات الصراع ؟ ان الأسلحة النووية أسلحة تد مير جماعي وهي لا تفرق ولا يمكن لها أن تفرق بين المتحاربين وغير المتحاربين ، بين المتقاتلين والمدنيين الأبرياء ، وبين الأهداف العسكرية والمنشآت المدنية • هل يمكن تسويغ الاستشهاد بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة لقرار استخدام مثل تلك الأسلحة ممارسة لحق

الدفاع الذاتي والجماعي عن النفس؟ لعل هناك ما يحدو الجمعية العامة للأمم المتحدة السعي في الحصول على فتوى من محكمة العدل الدولية بموجب المادة ٩٦ من الميثاق، بشأن التفسير القانوني للمادة ٥١، وتوضيح ما إذا كان استخدام الأسلحة النووية ممارسة لحق الدفاع عن النفس مسموحاً به حتى ولو جاز أن يعرض استخدامها بقاء البشرية للخطر.

ان من مبادئ القانون الدولي المسلم بها أنه في حالة نشوب أي نزاع مسلح فإن حقوق الأطراف في اختيار طرق ووسائل الحرب، حق غير محدود. ومن مبادئ القانون الدولي المسلم بها أيضاً أنه لا يحق، في حالة نشوب أي نزاع مسلح، أن تستخدم الأطراف المعنية وسائل حرب يراد بها أو يتوقع منها إلحاق ضرر واسع النطاق وطويل الأجل وبالبيئة الطبيعية. وقد ضمن هذا العهد أن مؤخرًا في دياجاة الاتفاقية بشأن حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر التي فتحت باب التوقيع عليها من جانب الدول في نيويورك منذ زمن قصير. وأود أن أسأل الآن ممثلي تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تحتفظ لنفسها بحق استخدام الأسلحة النووية دفاعاً عن أمنها: ألا يتعارض هذا الحق مع شكل ومضمون هذين العهدين المسلم بهما من مبادئ القانون الدولي؟ أليس خيار الأسلحة النووية لشن حرب لجوء حقيقياً لوسيلة غير محدودة من وسائل الحرب؟ وهل باستطاعة أي واحد هنا أن يحاج في أن استخدام الأسلحة النووية من شأنه ألا يتسبب في إلحاق ضرر واسع النطاق وطويل الأجل وبالبيئة الطبيعية، فضلاً عن ملايين المدنيين الأبرياء الذين يقتلون؟ أليس من دواعي السخرية بوجه ما، وربما التهكم أن نحظر الألفام الأرضية والشراك الخداعية على أساس أن استخدامها يتنافى مع القانون الانساني وأن نواصل مع ذلك تحمل معاناة خطر استخدام الأسلحة النووية؟ إذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية مخلصه حقاً في التزامها بمبادئ القانون الدولي هذه فلا نرى إذن سبباً في عدم استطاعتها التوصل الى الاتفاق بشأن اتفاقية لحظر استخدام الأسلحة النووية. ان مثل هذه الاتفاقية من شأنها أن تكون أهم من حظر استخدام الشراك الخداعية. وأنا لا أقصد في هذا المجال التقليل من شأن الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة اللانسانية. بل أحاول مجرد بيان أن نفس مبادئ القانون الدولي والقانون الانساني التي يسرت التفاوض بشأن الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة اللانسانية تنطبق بشكل أصدق وأوثق على الأسلحة النووية.

وقد قيل في هذه اللجنة ان الأسلحة النووية شئنا أم أبينا تشكل عنصراً من عناصر التوازن العسكري الدقيق بين منظمتي تحالف رئيسيتين في العالم اليوم. علاوة على ذلك، قيل ان مذهب الردع النووي عنصر جوهري في الحفاظ على السلم العالمي وخاصة السلم في أوروبا. وقيل ان اتفاقية بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية من شأنها أن تتسبب في اختلال التوازن العسكري الحالي ولذا لك تجعل الحرب أكثر احتمالاً.

واحتج وفد ي، على العكس من ذلك، بأن مفاهيم التعادل الاستراتيجي، والتوازن العسكري والردع النووي هي من صميم تصعيد سباق التسلح النووي. وسيفضي هذا التصعيد المتسارع في يوم من الأيام، ما لم يتم إيقافه، الى كارثة نووية. فاذا كان باستطاعة التعادل أن يكفل السلم، لما توجد اليوم حالة من المجابهة المتزايدة ومن الارتباب المتبادل بين الحلفين العسكريين الرئيسيين؟ هل خلق التعادل أو التوازن من الوجهة العسكرية الظروف الكفيلة بتحقيق المزيد من التفاهم المتبادل والثقة المتبادلة فيما بين البلدان المعنية؟ فاذا كان الشعور المتبادل بالارتباب وعدم الثقة يذكي سباق التسلح، فقد قصر تحقيق التعادل الاستراتيجي أو التوازن العسكري أو الحفاظ

عليهما قصورا بينا ، عن خلق الشروط اللازمة لسلم واستقرار د ائمين • وهناك وفود كثيرة تد افع بشدة عن تد ابير بناء الثقة ، وشفافية المقاصد والتحقق • وهناك جهود تبذل في سبيل اخضاع المناورات العسكرية التي تشترك فيها قوات مسلحة وأسلحة تقليدية للرقابة والحراسة المتبادلتين • لكن ماذا عن الأسلحة النووية ؟ هل يمكن خلق الاطمئنان والثقة بأى حال من الأحوال اذا كانت الأطراف المعنية تعتمد على التهديد باستخدام الأسلحة النووية كضمان لأمنها ؟ هل يمكن للثقة المتبادلة أن تتعايش مع سياسة ابقاء الطرف الآخر يتكهن متى ستستخدم الأسلحة النووية في نزاع مسلح وعند أى " عتبة " مزعومة ؟ بعبارة صريحة ان ما يسمى " بذهب الردع النووى وبناء الثقة غرضان متناقضان • والسعي الى تحقيق أحدهما يحول فعلا دون تحقيق الآخر •

لقد أكد قادة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تكرارا انهم مد ركون للعواقب الوخيمة التي تتجم عن حرب نووية وان عدم التروى سوف لا يكون سبيلا الى اتخاذ قرار باستخدام الأسلحة النووية • كما أنهم أكدوا أن خيار استخدام الأسلحة النووية لا يتم اللجوء اليه الا في ظروف قصوى ، في حالات تنطوى على أخطار استثنائية تتهدد البقاء الوطنى • ونحن نعتقد أن هذه البيانات صدرت باخلاص كامل • فاذا كانت الأسلحة النووية تمثل ، بالنسبة لكافة الدول الحائزة للأسلحة النووية ، آخر ملجأ ، فكيف يمكن أن تكون هناك معارضة لاتفاق متبادل فيما بين هذه الدول للتخلي كلية عن استخدامها ؟

وقد قيل ان اعلانا بعدم استخدام الأسلحة النووية قد يثبت خطره المؤكد لانه من الجائز أن يولد الانطباع الخاطىء بأن العدوان يمكن أن يقتفد ون خطر قيام حرب نووية • وقد يكون عكس ذلك صحيحا أيضا • فخطر الحرب النووية قد يقود الى العدوان اعتقادا بأن النزاعات التقليدية المحدودة وموجه خاص النزاعات الاقليمية المحلية لا بد من التسامح بشأنها نظرا لأن أحدا لا يقبل على وجه التحقيق بخطر قيام حرب نووية • فضلا عن أن القوى الكبرى ، برغم قيام ما يسمى بالتعادل الاستراتيجى والردع النووى ، لا تتردد اطلاقا في التدخل عسكريا في مناطق من العالم غير مشمولة بنظم تحالفها وتوسيع نطاق نفوذها الى هذه المناطق • واذا قيل ان استخدام الأسلحة النووية ممدد حتى في حالة نشوب نزاع تقليدى محدود فان نشوب حرب نووية يصبح أكثر احتمالا بكثير • ولا يمكن القول اذن ان استخدام الأسلحة النووية يتم التفكير فيه في الحالات القصوى وفي الظروف الاستثنائية •

ثم ان اتفاقية بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية لا تزيل بمفردها الخطر الكامن في وجود الأسلحة النووية الفعلي • بيد أن مثل هذا الاتفاق يكون اجراء هاما في سبيل بناء الثقة ويجعل القضاء في النهاية على الأسلحة النووية أيسر بكثير • واذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية ، دون استثناء ، تسلم بفائدة الاجراء المؤقت مثل تقديم ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية الى فئة منتقاة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، لا يمكنها بالتأكيد أن تجادل في أن حظرا كاملا لاستخدام الأسلحة النووية ، ريثما يتم القضاء على الترسانات النووية القائمة ، لا يقل فائدة •

وهناك حجة اضافية مؤيدة لحظر استخدام الأسلحة النووية • فحالما يتم التسليم بعدم شرعية استخدام الأسلحة النووية ، ستحظى الجهود الدولية لوقف الانتشار الافقى لمثل هذه الأسلحة بالمزيد من الثقة • واستمرار بعض الدول في التأكيد حاليا على حقها في استخدام الأسلحة النووية حرصا على مصالحها الأمنية يزيد من صعوبة اقناع الدول الأخرى بأن من صالحها التخلي عن احتياز مثل هذه الأسلحة •

أمل أن يكون تدخلي اليوم عاملاً ييسر للأعضاء في اللجنة، ولا سيما ممثلو الدول الحائزة للأسلحة النووية، فهما أفضل لمقترحنا بشأن اتفاق لحظر استخدام الأسلحة النووية. ونحن نسلم بأن تحقيق نزع السلاح النووي هو وحده الكفيل بحد خطر الحرب النووية. ومع هذا وإلى أن يحين الوقت، فإن حظر استخدام الأسلحة النووية يمكن أن يكون إجراءً له بعض الأهمية السياسية. إذ من شأنه ليس دعم الثقة والطمأنينة بين الدول فحسب بل تيسير مهمة التفاوض بشأن نزع السلاح النووي أيضاً. والقذائف التسيارية العابرة للقارات المسخرة لأغراض الحرب ينبغي أن تحل محلها قذائف سلم، أعني بذلك أن الخطر المتولد عن القذائف النووية وسباق التسلح النووي لا يمكن التخفيف منه إلا باتخاذ تدابير ودية لبناء الثقة من شأنها أن تخلق الجو اللازم من الثقة للسعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي بوصفه غاية معقولة. واتفاقية تحظر استخدام الأسلحة النووية ستكون هي ذاتها بمثابة قذيفة السلم. ونحن نأمل بصدق أن يبدأ في وقت مبكر التفاوض المتعدد الأطراف، على سعي هذه اللجنة بشأن هذه الاتفاقية.

الرئيس: تذكرون أن طلباً قدمه سعادة ممثل الجزائر السفير صالح باي بشأن محاضر موجزة للاجتماعات غير الرسمية التي عقدناها بشأن البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال. وأرى أن هذا يتطلب اتخاذ قرار من جانب اللجنة بشأن ما إذا كنا سنسمح للأمانة بإنتاج هذه المحاضر. وسأعود إلى هذه المسألة في نهاية اجتماعنا.

السيد جايبال (أمين اللجنة والممثل الشخصي للأمين العام): لقد أدلى سعادة ممثل فرنسا، في جلستنا العامة ١١٧ المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ببيان يتصل بتعميم الوثائق باللغات الرسمية للجنة.

أولاً، أود أن أؤكد لسعادة ممثل فرنسا أن الأمانة تواصل إيلاء أهمية خاصة لتعميم الوثائق باللغة الفرنسية وباللغات الأخرى في الوقت المناسب. ومثلما قال سعادة ممثل فرنسا في بيانه، ينبغي أن يتم تعميم الوثائق باللغات الرسمية، قدر الامكان، في وقت واحد وعلى أساس هذا الفهم تعمل الأمانة. بيد أن هناك حالات استثنائية يحدث فيها بالفعل تأخير في تعميم الوثائق بأحدى اللغات لأسباب خارجة عن إرادتنا.

فيما يتعلق بالوثيقة التي خصها سعادة ممثل فرنسا بالذكر، اسمحوا لي أن ألاحظ أن الوثيقة CD/164 المقدمة من فنلندا عمت بالفعل باللغة الفرنسية في الجلسة العامة المعقودة في ٢٤ آذار/مارس. واني للأسف لكون الترجمة الفرنسية لم تصل مكتب سعادة ممثل فرنسا: فالمحتمل أن يكون هذا نتيجة خطأ في التعميم الفعلي أثناء الجلسة، بيد أننا تأكدنا بما لا يدع مجالاً للشك أن النص الفرنسي قد عم فعلاً أثناء تلك الجلسة.

وفيما يتعلق بالوثيقة CD/166 المقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، أود أن أبين أن هذه الوثيقة تلقتها الأمانة يوم الاثنين الموافق ٣٣ آذار/مارس بعد الظهر مقرونة بطلب من مقدمها بأن تعمم في الجلسة العامة التي تعقد صبيحة اليوم التالي، أي صباح يوم ٢٤ آذار/مارس. وكانت هذه الوثيقة طويلة وتقع في ١٣ صفحة وقد جرى تعميمها فور اتاحتها بمختلف اللغات. والنص الفرنسي لتلك الوثيقة لم يكن جاهزاً إلا في ساعة مبكرة من بعد ظهر يوم ٢٤ آذار/مارس إلى جانب غيره من النصوص في اللغات الرسمية الأخرى. وبالرغم من أن الوثيقة المشار إليها سبق وأن ترجمت في نيويورك كان لابد من إعادة إصدارها بوصفها وثيقة من الوثائق الرسمية لهذه اللجنة.

ثم ان الأمانة تتلقى أحيانا طلبا دون اخطار كاف ، بتعميم وثائق في جلسة معينة في الوقت الذي تكون فيه الدوائر الفنية مطالبة في الوقت ذاته بالوفاء بطلبات ملحة صادرة عن الهيئات الأخرى . في تلك الحالات يعسر تأمين تعميم الوثائق في وقت واحد نظرا لأن اللجنة لا تتغرد بالاشراف على خدمات طباعة الوثائق على الآلة الكاتبة وانتاجها وتعميمها . وفي حالة الوثائق التي تستلزم الترجمة وهي تمثل أغلبية الوثائق الصادرة عن اللجنة ، لا بد أن يكون هناك بعض التأخير . بالرغم من هذه المشاكل ذات الطابع التقني ، أود أن أؤكد لسعادة ممثل فرنسا ولبقية أعضاء اللجنة أن الأمانة واعية بضرورة تأمين تعميم الوثائق بجميع اللغات الرسمية للجنة في وقت واحد بقدر الامكان . فاذا أعطيت الأمانة الاخطار الكافي فان تعميم الوثائق في وقت واحد بجميع اللغات الرسمية يكون ممكنا .

السيد دي لاغورس (فرنسا) (ترجمة عن الفرنسية) : أود أن أشكر سعادة السفير جايبال أمين اللجنة المقرر ، على بيانه . نحن مقتنعون تمام الاقتناع بجدية الاهتمام الذي توليه الأمانة لهذه المشاكل . وعندما لفتنا الانتباه ، يوم ٢٤ آذار/ مارس ، الى حالتين بدا لنا فيهما أن الاجراء المعتاد كان يمكن أن يتبع على نحو أكثر صرامة ، فاننا فعلنا ذلك نظرا لأننا نهتم بالمراعاة الدقيقة للقواعد التي اعتمدها ولا سيما فيما يتعلق بالوثيقة CD/166 التي أشار إليها سعادة السفير جايبال . واند هشنا لأن وثيقة من الوثائق التي عممت فعلا في تشرين الأول / أكتوبر في نيويورك بجميع اللغات تحتاج الى أن تعاد ترجمتها أو طباعتها على الآلة الكاتبة ، في الوقت الذي كان فيه النص متاحا فعلا . بيد أنني لا أرغب في المزيد من التركيز على هذه المسألة . أود مجرد بيان وتأكيد ارتياح وفدى لسماع أمين اللجنة بيدي تأكيدات تبعث فيما بيد ولنا ، على الارتياح الكامل ونحن نشكره عليها ونشكر الأمانة بأسرها .

الرئيس : اسمحوا لي بأن أرجح الى الطلب الذي قدمه سعادة ممثل الجزائر ، السفير صالح باي بوصفه الناطق بلسان مجموعة ال ٢١ . وتوضيحا لهذا الطلب أود إعادة تلاوة نصه الفرنسي الأصلي :

" كلفتني مجموعة ال ٢١ بأن أطلب الى الأمانة ، عن طريقكم ، اعداد وثيقة تتضمن خلاصة للمناقشات غير الرسمية التي أجريت بشأن البندين ١ و ٢ أثناء الاجتماعات المكرسة لهاتين المسألتين .

" ويمكن أن تقتصر هذه الوثيقة على بيان الاتجاهات العامة التي تبديت خلال تبادل وجهات النظر الذي دار في شتى هذه الجلسات . ومن رأى مجموعة ال ٢١ أنه لا داعي لأن تذكر أسماء الوفود التي اشتركت في المناقشة ضمن الخلاصة التي تطلب اعدادها " .

كان هذا هو الطلب الذي تمت تلاوته هذا الصباح على الأمانة وأعتقد أننا بحاجة الى اتخاذ مقرر على صعيد اللجنة لمطالبة الأمانة بالاضطلاع بهذه المسألة . وأود أن أسأل اللجنة عما اذا كان هناك توافق في الآراء بأن يطلب الى الأمانة انتاج هذه الخلاصات وفقا للطلب الوارد في النص الذي تلوته منذ هنيهة وعساها أن تكون جاهزة في بداية دورتنا الصيفية .

السيد فلاورى (الولايات المتحدة الأمريكية) : أتناول الكلمة لمجرد طلب توضيح يتعلق بالخلاصات . هل يكون للخلاصات التي تقوم باعدادها الأمانة نفس المكانة التي تعطى

مثلا للنصوص التي طلبت في وقت سابق خلال دوراتنا ؟ أى هل ستكون وثائق تعمم لتستعين بهما الوفود أم ستصبح من وثائق اللجنة ؟

السيد جايبال (أمين اللجنة والممثل الشخصي للأمين العام) : أود أن أستري انتباه الأعضاء للمادة ٢٢ من نظامنا الداخلي . وأفترض أن هذا الطلب قدم بموجب أحكام هذه المادة . ونص المادة ٢٢ هو كما يلي : " يجوز للجنة عقد جلسات غير رسمية بوجود خبراء أوبد ونهم للنظر حسب الاقتضاء في مسائل موضوعية وكذا في مسائل تتعلق بتنظيم أعمالها . وعلى الأمانة ، إذا طلبت اللجنة ذلك ، توفير خلاصات غير رسمية لتلك الجلسات بلغات العمل " . وأفترض أنه يصح تفسير أن المراد بهذه الخلاصات الرسمية أن تعمم فقط على أعضاء هذه اللجنة ليستعينوا بها .

الرئيس : آمل أن يكون في بيان السفير جايبال اجابة على سؤال السفير فلاورى . وأستنتج أننا جميعا متفقون على انه بناء على الطلب الذي قدمه هذا الصباح السفير صالح باى من الجزائر بالنيابة عن مجموعة ال ٢١ ، يطلب من الأمانة المضي في هذا السبيل وفقا لذلك الطلب .

وقد تقرر ذلك

الرئيس : تذكرون أن اللجنة وافقت ، في جلستا العامة ١٢٥ ، على عقد الجلسة العامة المقبلة يوم الجمعة الموافق ٢٤ نيسان / ابريل في الساعة ١٠ / ٣٠ صباحا . كما تقرر عدم عقد الجلسة العامة التي كانت مقررة ليوم الخميس من هذا الأسبوع وستعقد ، بدلا من ذلك ، جلسة للفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الاشعاعية . ولذلك سنجتمع في جلسة عامة يوم الجمعة في الساعة ١٠ / ٣٠ صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١١ / ٣٥